## شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

### منطق المالكي

لم يجانب رئيس الوزراء الصواب ولم يجانِ الحقيقة عندما قال أول من أمس إن "المنطق الذي تدار به الدولة حالياً هو منطق أعوج"، فهذا ما نقوله ونكرر قوله مئة مرة في اليوم من دون أن نتلقى أي إشارة بقبول هذا الرأي من القيّمين على الدولة، وبينهم رئيس الوزراء نفسه وحاشيته إلى جانب الآخرين وهم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وقادة الكتل والائتلافات والأحزاب المستحوذة على السلطة بالحق وبالباطل.

لم يشأ السيد المالكي الذي كان يتحدث في لقاء مع وفد عشائري أن يُفصّل في معنى ما قال، ربما تفادياً لإعلان شراكته في هذا الأمر والإقرار بأنه وحاشيته مسؤولان أيضا عن سيادة المنطق الأعوج في إدارة الدولة. هذا المنطق الذي يستند إلى دستور ناقص ومتناقض من داخله والى ترتيبات المحاصصة التي تجاوزها التاريخ وتتجاوز هي على أصول بناء الدولة الحديثة القائم على الهوية الوطنية، ويستند (المنطق الأعوج) أيضاً إلى نظرية هي نوع من الترهات والسفاسف تقول بأنّ الحكم في العراق أصبح من الآن (منذ عشر سنوات) فصاعداً للأغلبية الطائفية المذهبية.

والسيد المالكي ليس في وسعه أن يتعمق في المعنى الحقيقي لما قال (المنطق الأعوج الذي تُدار به الدولة) لأنه سيتعين عليه أن يعترف بأنه وحاشيته وحكومته، كما سائر القيادات السياسية المتنفذة في هذه الدولة، يتحملون المسؤولية عن هذا الاعوجاج (هؤلاء جميعاً يرفعون عقيرتهم بالشكوى من نظام المحاصصة ومن الطائفية السياسية لكنهم لا يفعلون شيئاً للخروج من هذا النفق المظلم، بل هم يتشبثون بهما عن سابق ترصد وإصرار).

من المضحك المبكي أنه بينما كان رئيس الوزراء يتذمر أمام الوفد العشائري من المنطق الأعوج الذي تدار به الدولة كان نص كتاب الاستقالة الذي رفعه إليه وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي قبل شهر ينتشر عبر وسائل الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، وهو وثيقة في غاية الأهمية تؤكد ما تحدث به رئيس الوزراء عن المنطق الأعوج الذي تُدار به دولتنا، بما فيها الحكومة ووزاراتها.

الوزير علاوي أفاد في الكتاب بان رئيس الوزراء يمارس بنفسه الضغوط على الوزراء لتقرير ماذا يفعلون وماذا لا يفعلون، وبخاصة من ترسو عليه التعاقدات ومن يتعين أن يُستبعد عنها، وخلف ذلك أسباب سياسية وشخصية.

وكتاب الاستقالة يكشف أيضاً عن أن السيد المالكي مصرّ على نحو عجيب على الاعتماد على فلول النظام السابق وذوي السوابق والفاسدين ليس فقط في الأجهزة الأمنية وإنما أيضا في الوزارات "الدسمة"، وإبعاد الكوادر الوطنية النزيهة عن مواقعها المناسبة.

مؤكد تماماً أن المنطق الذي تُدار به دولتنا منذ ٢٠٠٣ حتى الآن هو منطق أعوج، لا يفرق كثيراً في الجوهر عن منطق إدارتها قبل ذلك التاريخ. وبهذا المنطق يجلس المتنفذون في السلطة الآن على كراسيهم في الحكومة والبرلمان وسواهما من هيئات الدولة، فبأي منطق يتذمر السيد المالكي من هذا المنطق (الأعوج)؟

### حنان الفتلاوي: بعض مرشحي المفوضية لا يعرفون إن كان العراق ملكياً أم جمهورياً

# الكتل الكبيرة ترفض تعديل قانون المحافظات

**أكدت لجنة الأقاليم والمحافظات في مجلس النواب أن الكتل الكبيرة لن تسمح بتمرير تعديل قانون مجالس المحافظات بغية الاستحواذ على غالبية المقاعد الشاغرة. وطالبت اللجنة المحكمة الاتحادية أمس بـ"التدخل لتعديل قانون الانتخابات بما لا يؤدي إلى هيمنة الكتل الكبيرة على أصوات الناخبين". وكانت هيئة رئاسة مجلس النواب قد عقدت اجتماعاً مع قادة الكتل النيابية قبل بدء جلسة أمس بساعتين، ناقشوا فيه مقترح التعديل الثاني لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم ٣٦، بالإضافة الى موضوع اختيار مفوضية جديدة للانتخابات وقوانين أخرى بحاجة إلى توافق مثل العفو العام والمحكمة الاتحادية.**

□ بغداد/ إياد التميمي

انتخابات مجالس المحافظات السابقة.. (أرشيف)

رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أمهل لجنة اختيار المفوضية لغاية يوم غد الخميس لتقديم الأسماء التي سيتم التصويت عليها خلال الجلسة.

وطالب النجيفي خلال الاجتماع الذي حضره مراسل المدى في مجلس النواب رؤساء الكتل السياسية بحسم أمر تحديد عدد أعضاء المفوضية، إما أن يوافقوا على الـ٩ أو ١٥ عضواً من أجل التصويت عليهم بالإضافة إلى تعديل قانون الانتخابات واتخاذ القرار النهائي باعتماد احد سجلات الناخبين، إما من وزارة التجارة أو التخطيط، منوها بأن المجلس في حالة إخفاقه وعدم التوصل الى اتفاق حول اختيار احد سجلات الناخبين سيضطر إلى اعتماد القوانين القديمة بالاضافة الى تمديد عمل المفوضية الحالية للإشراف على الانتخابات القادمة.

طلب النجيفي هذا أثار حفيظة بعض رؤساء الكتل باعتبار "أن الوقت المتبقي للانتخابات قليل جدا وان التوافق على هذا الأمر قد يستغرق وقتاً".

واتفق المجتمعون على أن تتبنى اللجنة القانونية تعديل مقترح قانون التعديل الثاني لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨، وطالب النجيفي خلال الاجتماع رؤساء الكتل النيابية بمواصلة الحوارات لحسم موضوعي قانون العفو العام للخروج بصيغة متفق عليها بشأن المشمولين بالعفو العام وهيئتي المساءلة والعدالة وحقوق الإنسان".

التحالف الكردستاني اعتبر أن الوقت يهدر ولا حل لغاية الآن، مقترحا أن يتم التصويت على الأعضاء الـ٩ ومن ثم تتباحث الكتل والمكونات على الـ ٦ الآخرين.

رئيس كتلة التحالف الكردستاني النائب فؤاد معصوم قال إن "التصويت على الأعضاء يعطي للمفوضية إيعازات لبدء عملهم وترتيب أوضاعهم لحين التحاق الآخرين إذا تطلب الامر"، مطالبا بأن يتم ارسال طلب الى الجامعات للتأكد من صحة صدور وثائق تخرجهم بطلب سريع وعاجل من رئاسة البرلمان".

رئيس لجنة اختيار المفوضية النائب علي العلاق قال إن "الوقت الذي حدده رئيس البرلمان غير كاف" الا انه أكد على "أن اللجنة ستعقد اجتماعا موسعا اليوم لاختيار ٢٠ مرشحا كحد أدنى كي نتمكن من اختيار ١٥ أو ٩ حسب ما ستتفق عليه الكتل".

وأوضح العلاق في تصريح لمراسل المدى "على الجميع أن يفصل بين استحقاقات المكونات والمحاصصة"، مضيفاً "في كل الاحوال ستعتمد لجنة الخبراء على تمثيل المكونات من الشيعة والسنة والكرد والاقليات، حسب التوازن في ما بينهم شرط ان يكونوا مستقلين".

الى ذلك اعتبرت عضو لجنة الخبراء النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي ان المشكلة في اختيار أعضاء المفوضية لن تحل بهذه السهولة، وان تقليل عدد المرشحين الى ٢٠ أمر مهم جدا كي تتمكن اللجنة من اختيار الأكفأ.

وأضافت "من خلال متابعتنا لجميع المتقدمين وبعد اختبارهم اكتشفنا أن هناك من تنقصه الثقافة العامة، بل حتى أن من بينهم أشخاصاً لا يعرفون نوعية الحكم في العراق ملكي أم جمهوري، والغريب ان هؤلاء تدافع عنهم الكتل وتحاول اختيارهم على أساس المحاصصة".

وأضافت الفتلاوي "نحن في لجنة اختيار المفوضية نفضل اختيار ٢٠ شخصا"، مؤكدة على "أن تكون الأسماء جميعها مؤهلة لشغل هذا المنصب ومن ذوي الكفاءة والخبرة، اما اذا طلبوا ان يكون العدد ٣٠ او أكثر فسيكون من بينهم اشخاص يمكن ان يتم التصويت عليهم وفق المحاصصة وهم بالاساس غير مؤهلين لهذا".

وفي سياق ذي صلة أكدت لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية ان الكتل الكبيرة لن تسمح بتمرير تعديل قانون مجالس المحافظات بغية الاستحواذ على غالبية المقاعد الشاغرة.

وقال رئيس لجنة الاقاليم والمحافظات محمد كياني ان "اللجنة عملت منذ عامين من اجل تعديل قانون الانتخابات وتم تقديم مقترحات التعديل على اساس الباقي الاقوى وتحديث سجلات الناخبين ولكن الذي حصل ان الكتل الكبيرة لم تسمح بتمرير التعديل بغية الاستحواذ على غالبية المقاعد الشاغرة".

واضاف كياني في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب ان "البرلمان ناقش يوم امس في جلسته التعديل الثاني على القانون ولكن فقط في ما يختص بتحديث سجل الناخبين على أساس بيانات وزارة التجارة والجهاز المركزي للإحصاء دون الإشارة إلى التعديل المطلوب والذي أكدت عليه المحكمة الاتحادية بتوزيع المقاعد على أساس الباقي الأقوى وليس الفائز الأقوى".

رئيس مجلس النواب اعترض على رئيس لجنة الأقاليم معتبرا أن الكتل الكبيرة تمثل غالبية الشعب فمن الطبيعي أن يكون دورها أكبر وفقا للاستحقاقات الانتخابية.

رئيس اللجنة القانونية النيابية خالد اشواني أكد أن سجل الناخبين لا يمكن اعتماده بهذه الانتخابات كونه يفتقر للمعلومات الدقيقة ولم يحدث منذ الانتخابات الأخيرة، مطالبا باعتماد البيانات في وزارة التجارة أو إجراء تعداد سكاني.

وكان مجلس النواب صوت في ٢ آب على التعديل الثاني لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم [٣٦] لسنة ٢٠٠٨ والمقدم من لجنتي الأقاليم والمحافظات والقانونية والذي يتضمن تعديل القانون في المادة الخامسة منه اعتماد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تحديد عدد مقاعد الدائرة الانتخابية على أحدث بيانات الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط وفي أعداد سجل الناخبين تعتمد على قاعدة بياناتها المحدثة في مراكز تسجيل الناخبين قبل إجراء الانتخابات.

كما لم يتضمن القانون الجديد للانتخابات المحلية أي فقرة تنص على بقاء حق الباقي الأقوى من الأحزاب والكتل التي لم تحقق القاسم الانتخابي المشترك وذهاب أصوات ناخبيها إلى الكتل الكبيرة مما أثار هذا حفيظة بعض الكتل السياسية وعدته مخالفاً للدستور وأكدت عليه ذلك المحكمة الاتحادية بعد تقديم عدد من الطعون اليها بالإضافة إلى اعتبارها غبنا بحق الناخبين وحرية اختياره لمن يمثله في مجالس المحافظات.

# الصدري يجدد نفي مشاركة جيش المهدي في أحداث سوريا

□ بغداد/ المدى برس

أعلنت كتلة الأحرار عن تأييدها أي لقاء يجمع الأطراف السياسية لإنهاء الأزمة في البلاد، نافية مشاركة عناصر جيش المهدي في المحاربة إلى جانب قوات الرئيس السوري بشار الأسد.

وقال أمين عام كتلة الأحرار ضياء الأسدي خلال مؤتمر صحفي في الهيئة السياسية ببغداد "نحن مع أي لقاء يجمع الفرقاء السياسيين لحل المشكلات العالقة"، مبينا أن "التيار الصدري يرى أن ورقة الإصلاح يجب أن تكون موجهة للشعب وليس الإصلاح بين السياسيين، لأن الغاية الأساسية منها هي إصلاح العملية السياسية وليس العلاقة بين السياسيين".

وأضاف "في حال عدم تضمين ورقة إصلاح النظام السياسي وشكل الدولة والنظام الاقتصادي وطبيعة الحكم وادارة الدولة، فأننا نعتقد ان هذه الورقة ستكون مثل أي محاولة لحل خلاف بين شخصيين متخاصمين وليس محاولة لإصلاح الوضع السياسي في البلاد".

وتابع أن "فكرة تحالف التيار الصدري مع كيانات سياسية أخرى خلال انتخابات مجلس المحافظات والأقضية المقبلة، فكرة مقبولة خصوصا بعد الانتخابات وليس قبلها، ولكن في الوقت الحالي لا يمكن تحديد الدخول في تحالف أم لا".

وأشار إلى أن "جميع القوانين التي تشرع في البرلمان تقع تحت طبيعة العلاقات بين الكتل السياسية، ونحن في كتلة الاحرار نريد أن تكون مصلحة المواطن فوق مصلحة هذه الكتل"، مبينا أن "قانون العفو العام ليس لمصلحة طرف سياسي على الرغم من انه سيكسب بعض الجهات المدافعة عنه أصوات مؤيدة، لكنه سيكون في مصلحة المواطن المسجون، كما سيسمح بإطلاق سراح الكثير من الأبرياء"، رافضا أن "يدخل التصويت على هذا القانون ضمن المزايدات السياسية".

كما أعلن الاسدي عن "انطلاق المرحلة الثالثة من الانتخابات التمهيدية للتيار الصدري الخاصة بمرشحي المحافظات والاقضية يوم الجمعة المقبل في مناطق كربلاء والنجف وبابل".

ونفى الأسدي "الاتهامات الموجهة للجناح العسكري لجيش المهدي، بخصوص تدخله في المعارك الجارية في سوريا"، مشددا على أن "التيار الصدري مع مطالب الشعوب، وانه لا يؤيد التدخل في شؤون دول الجوار خاصة سوريا".

لافتا إلى أن "جيش المهدي لا يحارب إلى جانب قوات النظام السوري، حيث جمد عمله في الداخل من قبل رئيس التيار الصدري مقتدى الصدر، فكيف يعمل في الخارج، معتبرا "هذه الاتهامات هي تجنّ وتهويل من قبل المعارضة السورية وليست له أي صلة في الواقع".

منوها بأن "السيد الصدر دعا أنصاره في أكثر من مرة إلى عدم التدخل في الشأن السوري وحذر من هذا التدخل".

# كيف فشل برنامج تدريب الشرطة؟

□ ترجمة عبدالخالق علي

عندما كان الجيش الأميركي يتهيأ للانسحاب من البلاد، تولت وزارة الخارجية الأميركية مسؤولية برنامج تدريب الشرطة. لقد سببت هذه العملية حرجا كبيرا للحكومة الاميركية، حيث ذكرت بغداد مرارا بأنها لا تريد التدريب فقامت الوزارة بتقليص جهودها لأنها لا تتمكن من ضمان سلامة أفرادها. ومع أن هذه المشاكل قد نسبت إلى التخطيط السيئ فان مسببها الأقرب للحقيقة هو الغطرسة، فوزارة الخارجية لم تسأل العراقيين أبداً عما يريدونه ولم تفكر في كيفية حماية افرادها وكيفية ادارة الامور. بدلا من ذلك، تحركت الوزارة بدون خطة حقيقية وهي تتوقع من العراقيين الموافقة على كل ما تعرضه عليهم.

في تشرين الاول استلم مكتب (شؤون المخدرات و تطبيق القانون) التابع لوزارة الخارجية برنامج تدريب الشرطة من وزارة الدفاع بسبب انسحاب القوات العسكرية من العراق. اعتقدت الوزارة ان مهمتها ستستمر لغاية عام ٢٠١٦ بعدها يتولى العراقيون المسؤولية. كانت الوزارة تريد ٣٥٠ مستشارا لتوزيعهم على ثلاث قواعد في بغداد والبصرة واربيل ثم تتفرع منها ٥٠ قاعدة صغيرة في الأطراف وبقية المحافظات. كل ذلك كان جزءا من خطط الحكومة الأميركية للحفاظ على وجود مدني أميركي كبير في العراق بعد انسحاب قواتها العسكرية. كانت واشنطن تعتقد ان بإمكانها الإبقاء على عملياتها على حالها بعد انسحاب القوات. كانت حساباتها غير صحيحة بسبب وجود تنظيمات، مثل المجاميع الخاصة المدعومة من إيران، تركز على مهاجمة الأميركان. تصورت وزارة الخارجية أن بإمكانها التنقل في البلاد لعقد جلسات التدريب كما كان الجيش يفعل، لكن مع متعاقدين أمنيين من شركات أهلية، كان ذلك خطأ كبيرا. حالما تولت وزارة الخارجية مسؤولياتها الجديدة قام المفتش العام لإعادة الإعمار بمراجعة وتدقيق برنامجها فوجد نقصا في التخطيط وعدم وجود آلية تخصيص وتكاليف أمنية باهظة و الاهم من ذلك ان بغداد لم تكن مهتمة بذلك . في الثامن من تشرين الاول قال عدنان الاسدي وكيل وزير الداخلية إنه لا يجد البرنامج ضروريا وان قواته لن تستفيد كثيرا منه لأنه يركز على مواضيع مثل الإدارة والتمويل، وأن على الاميركان إنفاق الأموال المخصصة للتدريب في الولايات المتحدة افضل مما في العراق. وكدلالة على عدم الاهتمام فان الحكومة لم توقع ابدا على مذكرة تفاهم تخص الموافقة على هذه المهمة رغم أن الولايات المتحدة كانت تصر على اهميتها منذ آذار ٢٠١٠، وهذا هو سبب عدم موافقة بغداد على دفع حصتها في البرنامج و البالغة ٥٠٪. الاستثناء الوحيد كان في اربيل حيث رحّب الكرد بفرصة التدريب بالاضافة الى عدم وجود قضية أمنية هناك. من جانب آخر، وبسبب تقييدات الميزانية فقد قلصت وزارة الخارجية حجم تدريبها. فمثلا تقلص عدد المدربين من ٣٥٠ الى ١٩٠ ثم الى ١١٥، كما فشلت الوزارة في التوصل الى منهج تدريب وتركت مهمة ذلك لمستشاريها ولم تتمكن من تقرير مدى نجاحهم او فشلهم. كما كشف التدقيق الضعف الهيكلي العميق في خطط الوزارة التي كانت تبدو وكأن الولايات المتحدة تباشر ببرنامجها فقط لأنها ملزمة بذلك. كان الجيش يجري التدريبات وعلى وزارة الخارجية ان تحل محله في ذلك، لهذا شكلت هيكلا من المدربين والقواعد وغيرها دون وجود اية ستراتيجية وراء ذلك.

عند البدء ببرنامج التدريب ظهرت المزيد من المشاكل اهمها ان تكاليف البرنامج صارت مبالغ فيها بحيث لم يتبق الا القليل من المال. في تشرين الاول ٢٠١٢ ذهبت نسبة ٨٨٪ من ميزانية التدريب الى الدعم والمسائل الامنية، وبقيت نسبة ١٢٪ فقط للمدربين، وكان ذلك لسببين الاول ان الوزارة لم تتمكن من توفير الحماية الكافية لكوادرها، كما ان الحماية التي يقدمها المتعاقدون الاهليون لم تكن متينة مثل التي كان الجيش يوفرها لحماية المستشارين في عموم العراق مما تسبب في افساد البرنامج واغلاق قاعدة البصرة. السبب الثاني هو ان الافتقار الى التخطيط الجدي كان يعني ان اولويات الوزارة كانت خاطئة وان موازنتها لم تكن صحيحة. فمثلا، في الخطوط العامة الاصلية للبرنامج كانت الوزارة تريد قوة جوية صغيرة الحجم لنقل افرادها في عموم البلاد. كانت تلك فكرة مكلفة جدا استنفدت اموال المدربين. كانت نتائج القصور الأمني ومشاكل الميزانية هي انخفاض عدد المستشارين الى ٥٠ في آذار ٢٠١٢ ومن ثم الى ٣٥ في تموز. اليوم هناك شكوك حول مستقبل مهمة تدريب الشرطة، فوزارة الداخلية مازالت غير مهتمة بالخدمات المقدمة، ولم يبق في البلاد الا القليل من المدربين ومازالت التكاليف الامنية تطغى على الميزانية.

النتيجة في كل ذلك هي برنامج غير فعال، والخطأ في هذا تتحمله وزارة الخارجية الاميركية التي اعتقدت بأنها تستطيع العمل في العراق كما كان يفعل الجيش الاميركي. ليس هذا فقط، بل انها لم تكن تمتلك الوقت الكافي لرسم خطة شاملة عن كيفية اجراء التدريب.

كل ذلك ادى الى انتكاسات كبيرة وتسبب في احراج الحكومة الاميركية. غالبا ما كان الاميركان يعملون بهذا الشكل في العراق، حيث لا يستشيرون العراقيين وينفقون ملايين الدولارات ثم يتساءلون بدهشة لماذا لم ينجح الامر و كأن واشنطن لم تتعلم من اخطائها السابقة.

■ عن : افكار عن العراق

# عضو عن صلاح الدين ينتقد استمرار الاعتقالات والتهميش في المحافظة

□ بغداد/ المدى

اعتبر النائب عن القائمة العراقية ياسين المطلك، أمس الثلاثاء، أن استمرار "الإقصاء السياسي" والاجتثاث والاعتقالات يثير الشكوك حول جدية الحكومة في تحقيق الإصلاح السياسي، فيما طالبها بوقف تلك الممارسات.

وقال المطلك خلال مؤتمر صحافي عقده، اليوم، في مبنى مجلس النواب وحضرته "المدى"، إن "محافظة صلاح الدين ومناطق أخرى تتعرض منذ مدة إلى حملات منظمة من الإقصاء والاعتقالات والاجتثاث تشير إلى أنها ذات أبعاد سياسية وطائفية"، مبيناً أن "قراراً صدر مؤخراً بإقالة العشرات من موظفي مصفى بيجي بحجة الاجتثاث سبقها حملة مماثلة تعرضت لها جامعة تكريت".

وأضاف المطلك أن "بين حين وآخر تجري اعتقالات منظمة استهدفت جماهير العراقية بالإضافة إلى شيوخ عشائر لهم ثقلهم الجماهيري"، معتبراً أن "استمرار عملية الإقصاء السياسي ضد جماهير القائمة وعمليات الاجتثاث والاعتقالات يثير الشكوك حول جدية الحكومة في تحقيق الإصلاحات السياسية".

وطالب المطلك الحكومة وهيئة المساءلة والعدالة بـ"وقف عمليات الاجتثاث والاعتقالات بحق أبناء الوطن"، داعياً مجلس النواب والكتل السياسية إلى "التحرك فوراً لوقف عمليات الاجتثاث والاعتقال فوراً". وكان كتاب صادر عن هيئة المساءلة والعدالة موجه إلى وزارة النفط يتضمن شمول ٨٠ موظفاً في الوزارة بإجراءات اجتثاث البعث، وفيما أكد مصدر مسؤول في مصفى بيجي أن ٥٩ من الأسماء المشمولة هم موظفون في المصفى، أبدى المشمولون استغرابهم من أسباب طردهم من الوظيفة تزامناً مع أيام عيد الفطر. يشار إلى أن قوائم سابقة وردت إلى مصفى النفط في قضاء بيجي تفيد بشمول أعداد أخرى ليصل مجموع ممن سيتعرضون للطرد أو الإحالة على التقاعد إلى ١٣٠ موظفاً، كما اعترضت جامعة تكريت في بداية العام الحالي، على ورود تعليمات بإنهاء خدمات بعض تدريسييها بسبب إجراءات المساءلة والعدالة. ودعا قائد شرطة محافظة صلاح الدين اللواء الركن كريم الخزرجي، في وقت سابق وزارة الداخلية إلى إنهاء ملفات المشمولين بإجراءات هيئة المساءلة والعدالة وإغلاق ملف الاجتثاث، لافتاً إلى أن البلاد بحاجة إلى طاقات العديد من المشمولين بتلك الإجراءات.

وكان مجلس محافظة صلاح الدين قد دعا، في (١٩ تشرين الأول ٢٠١١)، الرئاسات الثلاث ووزير حقوق الإنسان، إلى التدخل شخصياً لمنع اجتثاث العشرات من أساتذة جامعة تكريت ومنتسبيها لخطر ذلك على وحدة الشعب، وفي حين حث مجالس المحافظات على الوقوف معه بوجه تلك الإجراءات التي تشكل "محنة كبيرة"، شدد على ضرورة عدم تنفيذ الجهات المشمولة تلك القرارات. يذكر أن البلاد تشهد أزمة سياسية منذ شهر نيسان الماضي، تمثلت بمطالبات سحب الثقة من حكومة الرئيس نوري المالكي من قبل التحالف الكردستاني والقائمة العراقية والتيار الصدري الذي تراجع فيما بعد، لكن هذه الأزمة بدأت تتحلل بعد أن أعلن التحالف الوطني عن تشكيل لجنة الإصلاح قدمت ورقة تتضمن ٧٠ مادة أبرزها حسم ولاية الرئاسات الثلاث والوزارات الأمنية والتوازن في القوات المسلحة والهيئات المستقلة وأجهزة الدولة المختلفة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون